

التراث الفكري الإسلامي: شروط التجديد

■ فيصل الحفيان

ف في الاجتماع الرابع لـ «الهيئة المشتركة لخدمة التراث العربي» الذي عقده معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، في نوفمبر من عام 2000، كانت جلسة خاصة بـ «مشروع الخطة الشاملة للتراث العربي المخطوط»، وكان لي بحث هدف إلى صياغة مخطط عام للخطة، أقمته على أساسين: الأول في إستراتيجية الفكر، والثاني في إستراتيجية العمل. ويومها أكدت فيما يتصل بالفكر ضرورة الانشغال بقضايا التراث الكبرى، وتحولاته العامة، والنظر إليه بوصفه منظومة متكاملة، ولفّت إلى أن الاستنساخ بين المراحل الزمنية للحضارة ليس وارداً، ذلك أن الزمن لا يكرر نفسه، وأتينا لا بد أن نصنع حاضراً مختلفاً وقلت: «إن الاختلاف الذي نعنيه ليس بمعنى المغايرة؛ ولكنه بمعنى الجدة، وهذه الجدة بدورها ليست بمعنى الانقطاع؛ ولكنها

■ باحث من سورية.



بمعنى العطاء الجديد والتميز¹. أما فيما يتصل بالعمل فحدّدت خمس دوائر: الإنقاذ، والكشف، والتعريف، والإحياء، والتوظيف.

وأحسب أن بين البحث المشار إليه، وهذا البحث علاقة عضوية؛ لكن هذا الأخير يخطو خطوة أبعد، فهو يتلبّث عند «الجدّة» التي ذكرت، ويدخل في تفصيلاتها، ويحاول أن يتتبع شروطها، وفي الوقت نفسه فإنّ هذه الجدّة هي لبُّ أية خطة للعمل في التراث، سواء كان مخطوطاً أو مطبوعاً. البحثان - إذن - يكمل كل منهما صاحبه، ويصبان معاً في غاية واحدة.

- 1 -

سؤال التراث

هل نحن بحاجة إلى أن نحدّد مفهوم التراث الفكري الإسلامي؟ قد يبدو السؤال في حدّ ذاته مثيراً، أو بالأحرى مستفزاً، ذلك أن هذا المفهوم قريب، فهو - ببساطة - تلك الأوعية (المخطوطات) التي خلفها الأجداد في مختلف العلوم والمعارف التي شُغِلوا بها. وليست هذه الغاية من السؤال؛ وإنما الغاية هي أن نلفت إلى أن النظر إلى التراث ينبغي أن يقوم على أنه مكوّن من شطرين كل منهما لا يقلُّ أهمية عن الآخر:

- شطر القيم التي تعكس مواقف فكرية وأخلاقية، وأنماطاً من العلاقات السياسية والاجتماعية، ورؤى للكون والإنسان والحياة. وهي مواقف وأنماط ورؤى ينتقي منها فريق ما يمجّد به التراث ويتغنى به، وينتقي منها فريق ما يحتقره بها، ويقلّل من شأنه، ويكشف عن سواته. وكلّ واجدٌ بغيته؛ بل إن المواقف والأنماط والرؤى نفسها قد توظّف من كل طرف بما يخدم مقولاته!.

1 - راجع البحث المذكور في كتاب: التراث العربي: قضايا الحاضر وآفاق المستقبل، تنسيق وتحرير فيصل الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 2002، ص 309 - 328.

- شطر المعرفة والعلم، وهنا إشكاليات عديدة، منها التصنيف إلى علوم ومعارف لا تزال صالحة، وأخرى تجاوزها الزمن، ومنها عدم الاعتراف أساساً بهذا المنجز؛ بل الاستهانة به واحتقاره، وبين هذا المستوى وذاك مستويات وألوان أخرى من النظر. وسؤال التراث يجب أن يشمل الشطرين معاً؛ ذلك لأن كثيراً من القضايا أو المعارك الثقافية قامت على نظرة أحادية، تقبل وترفض وتحاكم وتتعصب مع، أو ضد، وتطلق الأحكام عامة، دون أن تضع في حسابها الأساس الذي تقوم عليه. وهكذا تختلط الأوراق، وتضيع الحقيقة وسط هذا الخلل المنهجي الأساس، وتكون النتيجة حالة الفصام التي نعيش. من نظر إلى التراث على أنه قيم، ورفض هذه القيم أو تبناها، رفض معها أو تبني - على حسب توجهاته وأيديولوجياته - الشطر الآخر: شطر المعرفة والعلم. ومن نظر إليه على أنه «معرفة» انشغل عن مسألة القيم، ولم يأبه بها، وركز فحسب على العطاءات المعرفية والعلمية.

إن سؤال التراث وما يستتبعه - فيما أرى - هو من أخطر الأسئلة اليوم إن لم يكن أخطرهما؛ ذلك أنه يختزل كل الأسئلة الثقافية والحضارية. إنه سؤال مركب، يجمع بين إشكالية التراث في ذاته (تجلي الأنا في الماضي) وإشكالية التراث أيضاً في تماسه مع الثقافة الحديثة الوافدة (تجلي الأنا في علاقته بالآخر اليوم).

وأزعم أن هذا «السؤال» لو لم يكن قائماً، أو لو أننا وجدنا حلاً مناسباً له، فإن حياتنا الثقافية والحضارية ستستقيم، وسنفرغ لتسوية كل النزاعات، مما يجعلنا على أبواب سلام داخلي، يدفعنا ويحفزنا إلى تحقيق نهضة، شأن تلك الشعوب التي أصبحت اليوم قوى كبيرة منافسة، وقد كانت في أمس القريب مكسورة مهزومة.



بدأ «سؤال» التراث مبكراً مع تلك اللحظة التي انطلقت فيها شرارة الاحتكاك مع الحضارة الغربية، وظلت خطورة السؤال تتصاعد يوماً بعد يوم، حتى وصلت إلى ذروتها في العقود الأخيرة، مع ارتفاع موجة العولمة، وازدياد وتيرة الاحتكاك مع الآخر، وانتشار القنوات الفضائية، وانفتاح سماوات الإعلام، وما وقع من حروب هزت كيان المنطقة العربية والإسلامية، وكانت أشبه بزلزل عالية الدرجة، ليس على المستوى السياسي والعسكري؛ ولكن على المستوى الثقافي والحضاري.

وبغض النظر عن السؤال وأبعاده وإشكالياته فإن التراث ظل حاضراً؛ بل إن مستوى حضوره كان أبداً متوازياً حدةً وكثافةً مع مستوى التحدي له، وهو اليوم أشد حضوراً، بدليل ما تقذفه المطابع كل يوم، وما تجده كتب التراث من رواج في المعارض وغيرها من المناسبات التي تقام من أجل الكتب والمؤسسات الكثيرة التي أنشئت داخل البلاد العربية والإسلامية وخارجها؛ للعناية بالتراث وحفظه ونشره.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحضور - في تقديري - شكلي؛ لأنه لا يجاوز أمرين:

- حضور نصّي.
- حضور كمّي.

وحضور النص التراثي لا يعني حضور التراث في حركيته وتأثيره ووظيفيته، كما أن الحضور الكمي قد يكون مضللاً؛ إذ أنه قد يكون في اتجاه واحد - أعني في علوم بعينها - أو مناطق جغرافية محدّدة، أو.... هذا إجمالاً، وتفصيله الذي يكشف واقع الحضور في السطور التالية:

إن العمل في التراث يدور اليوم في فلك النص (حضور نصّي)؛ ذلك أنه لا يخرج عمّا يلي:

- التعريف بالنصوص (المخطوطات) برصد البيانات الخاصة بالعناوين وأسماء المؤلفين، والنُّسخ، والفواتح والخواتيم، والوصف المادي، وعدد الأوراق، والأسطر، وتحديد الموضوع... إلخ، وذلك ما يسمى: الفهرسة.

- تقديم النصوص مضبوطة، معلقاً عليها، مقروءة على غير نسخة (إذا ما توفرت)، وذلك ما يسمى: التحقيق.

- تقريب النصوص، وذلك من خلال أشكال من العمل المستندة إليها استناداً كلياً: التلخيص، أو الاختيار، أو الاختصار، أو الشرح، أو نحوها.

بدأ «سؤال» التراث مبكراً مع تلك اللحظة التي انطلقت فيها شرارة الاحتكاك مع الحضارة الغربية

- تكشف النصوص، بهدف تقييد مادتها وضبطها، واستخراج ما فيها من معلومات وفوائد، سواء كانت مرتبطة بالموضوع الرئيس، أو خارجة عنه. وذلك ما يطلق عليه: كشافات، أو أثبات، أو فهارس، يُذيل بها النص، أو تفرد في كتب مستقلة عندما تكون كثيرة، أو تتسم بطابع التحليل الذي يستخدم لغة مؤلف النص نفسه.

- درس النصوص، الذي يأخذ شكل التقديم والتمهيد، ويكون بين يدي هذه النصوص (سابقاً لها)، ويجب في العادة على أسئلة من نوع: من هو المؤلف، وما اسمه الصحيح إن كان فيه خلاف، وتوثيق نسبة النص إليه، ومتى وُلد، ومتى تُوفي، وما العصر الذي نشأ فيه، وكيف كانت علاقاته مع رجال عصره، وعلى من تتلمذ، ومن تلمذ له، وما هي آراؤه؟ وهي أسئلة لا تتعدى في مداها الأقصى وضع النص وصاحبه في سياقه المعرفي (الماضي غالباً). ويندرج تحت هذا اللون من الدرس (التقديم) ذلك



الدرس القائم أيضاً بصفة مباشرة وعضوية على النص، ويصدر في كتب مفردة؛ لكن ذلك لا يخرج من كونه درساً لنص واحد وجهُ الخلاف بينه وبين سابقه أنه أكثر تحليلاً واستيعاباً، أو درساً لأكثر من نص يربط بينها رابط ما. ومهما يكن فإن مادة هذا الدرس لا تخرج في جوهرها عن تلك الأسئلة التي سبقت الإشارة إليها.

- نقل النصوص، أو ترجمتها إلى لغات أخرى.

هذه ستة ألوان من العمل في النص، وهي نوعان أو ثلاثة أنواع: نوع تقني أو إجرائي: الفهرسة، والتكشيف. ونوع علمي: التحقيق، والدرس، وقد يضاف إليهما: الترجمة. ونوع بين هذا وذاك: التلخيص وما يلحق به. ولو حاولنا أن نفاضل بينها في الحضور فسنجد أنها جميعاً تكاد تتوازي، باستثناء النقل أو الترجمة، فهو أدناها حضوراً، ولذلك دلالتة أو دلالاته، التي منها - إضافة إلى الاعتقال في الماضي، الذي تشير إليه الألوان الأخرى من العمل التراثي - الاعتقال في الذات وتجلياتها، والانصراف عما يطلق عليه اليوم «المثاقفة».

والمفارقة أن يكون هذا الاعتقال المركب في العصر الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة، على كل من فيها أن يفتح عينيه على من حوله وما حوله بالقدر الذي يفتحهما على رصيده ومنجزاته وتاريخه، حتى يتمكن من تحقيق توازن: عدم الذوبان وعدم الانعزال في آن معاً.

بعد التأسيس لا بد من عمل من نوع آخر، هذا العمل أو لنقل: الطبقة التالية من طبقات العمل التراثي، هو الذي سيحقق لنا التجديد الذي نريده من التراث، ثم إن تجديد التراث ليس غاية في ذاته؛ بل هو وسيلة لتجديد الحياة الثقافية والحضارية كلها.

- 2 -

سؤال التجديد

قد تكون فكرة الجمع بين كلمتي «تراث» و«تجديد» غير مقبولة لدى كثيرين؛ ذلك أن التراث يعني حالة ماضية مصمتة، غير قابلة للتحول، أو التغيير. وهؤلاء أنفسهم فريقان:

فريق يرى ذلك من منطلق العداء للتراث، وفريق يرى ذلك من منطلق الإيمان بالتراث، وليس في اتحاد المقولة واختلاف المنطلق ما يستلزم العجب أو الاستغراب، فالأمر ببساطة أن المُعَادِين يقولون بنبذ التراث أصلاً؛ لأنه ماض تم تجاوزه اليوم تجاوزاً يجعل من مجرد النظر إليه - بله استدعاؤه وتجديده - نوعاً من التخلف، أو العبث في أحسن الأحوال. أما المؤمنون فيقولون بأن التراث ماض؛ لكنه صالح لكل زمان ومكان، هو - عندهم - خيرٌ محض، ونموذج عال، والخروج عنه شرٌّ خالص، وتغييره أو تجديده تشويه لهذا النموذج الذي أقصى ما علينا عمله تجاهه هو محاكاته، والسعي إلى الإفادة منه قدر الإمكان. وخلاصة موقف الفريقين: قطيعةٌ مع التراث، أو عيش في داخله، وكأن الألوان جميعاً اختزلت إلى لونين لا ثالث لهما، فلا لون في حياتنا إلا الأسود أو الأبيض، وليس أمامنا إلا معسكران، ولا خيار سوى أن ننضوي تحت لواء أحدهما. إنه تطرف في الاتجاهين: اتجاه اليمين، واتجاه اليسار، ولا منطقة وسطى، تنظر إلى التراث نظرة عاقلة منصفة، فلا تحتقره، ولا تقدهسه.

بين اللونين والمعسكرين تاهت الحقيقة، وخفت صوت أصحابها حتى لا يكاد يسمع، وعانى التراث نفسه معاناة مركبة: معاناة النبذ والعداء، ومعاناة المحاصرة والتجمد، أو لنقل: الموت. هذه هي



الإشكالية الرئيسية التي تعاني منها حياتنا الثقافية، وقد تجلت بوضوح منذ ظهرت تلك الشعارات التي تعبر عن حالة الفصام أو ثقافة الشرخ¹ التي نعيش: الأصالة والمعاصرة، المحافظة والتجديد، القديم والحديث، التقليد والحداثة، الاتباع والابتداع. ولا تزال ثنائيات المواجهة هذه قائمة، والمتفقون (والناس أيضاً) منضون تحت مفردة واحدة من هذه الثنائيات، والصراع يشطر الحياة والفكر والعقل في مجتمعاتنا، والجميع يعيش هذا الانشطار: بفكره إن كان مثقفاً، وبممارساته إن لم يكن، وليس بالإمكان الجمع بين هذه الثنائيات، فضلاً عن أن يتحقق الالتقاء على المستوى النظري، وهو التقاء يعني أو يوازي اختفاءها، مما يؤدي إلى سيادة حالة من الثقافة ذات الخصوصية، تتسم بالسلام والانسجام والتوازن.

ولا يخفى أن سؤال التجديد يستبطن ابتداءً إيماناً بالتراث، واعترافاً بقيمته وصلاحيته للحياة، ودوره في بناء الإنسان وتشكيل وعيه، وقدرته على تحقيق الوجود في هذا العالم، وهو موقف مقابل تماماً للموقف الذي يتنكر للتراث، ويرى أنه لا تجديد ولا تحديث، بل حادثة مستوردة، تقوم على القطيعة المعرفية مع الماضي كله، والتراث الفكري هو الماضي أو بعضه.

التجديد كلمة مبهمة فضفاضة، تحتاج إلى أن نحدد مدلولها بدقة؛ حتى يستقيم الكلام، ويتضح المفهوم، وبتركيز شديد يمكن القول: إن التجديد يعني: تحقيق أقصى إفادة من التراث، سواء على المستوى القيمي أو على المستوى المعرفي والعلمي، ومن ثم توظيفه وإدخاله في نسيج الحياة العلمية والثقافية والحضارية العصرية.

1 - على حدّ تعبير عبد العزيز حمودة في كتابه «المرايا المقعرة».

- 3 -

أسس التجديد

ليس بالإمكان الوصول إلى «التجديد» دون ثلاثة أسس: الأول متصل بالبيئة الفكرية الحاضنة للتراث، ويتمثل في موقف متوازن تجاه التراث، ينأى بالمناخ العام عن ثنائية التقديس والدوران في فلك النص التراثي من ناحية، والقطيعة المعرفية معه وما تعنيه من نظرة دونية واحتقار له من ناحية أخرى؛ أي الوصول إلى نوع من المصالحة بين التراثيين والحداثيين، يخرج بها الأولون من نفق الذات، أو أسر الأنا الماضية، ويخرج بها الآخرون أيضاً من عالم الانبهار بالآخر، وذوبان الأنا الحاضرة.

وليس بالإمكان الوصول إلى هذه المصالحة المأمولة ما دام كل من الفريقين لا يسعى لمعرفة الآخر، والاستماع له، وتفهم ما يقول. وقبل ذلك لا بد من توفر حسن النية، وإلا فإن الأغراض الشخصية والأهواء والمصالح كفيلة بالقضاء على أي تقارب، وهو ما يزال في مهده. والثالث إجرائي، وهو أهون هذه الأسس اليوم، ومظهره حل إشكالية الحفظ والإتاحة، وإنما كان هيناً؛ لأن هذه الإشكالية في طريقها إلى الحل مع ثورة الاتصالات والمعلومات، ومواقع التراث على شبكة الإنترنت العالمية، والتقنيات عالية الكفاءة التي تملك القدرة على أن تضع أمام الباحث صورة ناطقة للمخطوطة، إضافة إلى البرامج التي تجعل من الوصول إلى المعلومات - سواء فيما يتصل بالمخطوطة وبياناتها، أو في ما تحويه من مادة علمية - أمراً أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع.

والثاني موضوعي يتجلى في كشف التراث أو انكشافه، فالتراث المخطوط حتى اليوم لا يزال معظمه مجهولاً، وليس بالإمكان - والحال



هذه - تصوّر تجديد. إنّ جهلنا بالتراث جهل مركب، جهل بكمّ هذا التراث من جانب، و جهل بتوزعه، سواء كان التوزع تاريخياً، أو جغرافياً، أو علمياً، أو مرتبطاً بالشخصيات العلمية. وأعني بالجهل بالتوزع أننا شغلنا بمراحل زمنية عن مراحل أخرى، وبقرون عن قرون، وبمناطق عن مناطق، وبعلم عن علوم، وبأعلام عن أعلام.

أما الجهل بالكم فهو ظاهر؛ إذ على الرغم من الأعمال الببليوغرافية الكبيرة (تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، تاريخ التراث العربي لسزكين) لا يزال كم هذا التراث غير معلوم، والأرقام التي تذكر في هذا السياق تقديرية لا تقريبية، تختلط فيها العناوين بالمجلدات، والكتب المفردة بالمجاميع، والمكتوب بالعربية بالمكتوب بالحرف العربي.. إلخ.

لقد مضى زمن طويل على الالتفات إلى التراث سواء على المستوى الرسمي المؤسسي، أو الأهلي، أو الفردي، وتلك الخريطة غائبة، وذلك الرقم مجهول؛ ولذلك فإن كل الأحكام التي تطلق على التراث وما يمكن أن نفيده منه هي أحكام قاصرة وغير دقيقة.

وإذا ما أردت شاهداً على ذلك، فإني أحيلك على بحث استقراي لتراث حقل معرفي واحد (التراث السياسي الإسلامي) أجراه صاحبه في العقد الأخير من القرن الماضي، وخلص فيه إلى أن «ما تم التعرف عليه ودراسته من مصادر التراث السياسي الإسلامي لا يتعدى عند جميع المؤلفين فيه أكثر من 18%، ولم يتعدّ عند أيّ منهم أكثر من 6% من مجمل الكتابات الإسلامية في علم السياسة»¹.

1 - راجع: نصر محمد عارف: في مصادر التراث السياسي الإسلامي؛ دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل. هيرندن (أمريكا)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994،

- 4 -

شروط التجديد

قد يوقع الكلام في شروط التجديد في مظنة أن تلك العمليات الأساسية المرتبطة بالنص ارتباطاً وثيقاً غير مطلوبة، وهذا ليس صحيحاً، فالعمليات هذه (أساسية)، واللفظ نفسه (أساسية) يدل على ضرورتها؛ لكن المشكلة في أن نظل ندور في فلكها لا نخرج من أسره.

ما تم التعرف عليه
ودراسته من مصادر
التراث السياسي
الإسلامي لا يتعدى عند
جميع المؤلفين فيه
أكثر من 18%

إن هذا الدوران أساس التجديد؛ لكنه وحده غير كافٍ لتحقيقه. النص التراثي ذو هوية ماضوية، والماضوية حالة مقابلة للمستقبل، ولن تتمكن من إخراجها من حالتها (هويتها) إلا إذا ما انتقلنا به نقلات متعددة، في اتجاهات مختلفة، تجعله يخرج من إهابه الماضوي؛ ليرتدي إهاباً جديداً (عصرياً) يتلاءم والواقع المعاش والآتي.

وهذا بيان بهذه النقولات التي ينقلنا كل منها إلى أفق جديد، يدفع بنا شوطاً باتجاه التجديد: تجديد التراث وإحيائه.

الشرط الأول: الانعتاق من أسر النص

«النص» المقصود هنا النص على إطلاقه، بغض النظر عن موضوعه أو صاحبه، أو زمانه، أو مكانه، وللنص - كما هو معلوم - تأثيره وجاذبيته النابعة من عوامل متعددة دينية، ونفسية، واجتماعية، وتاريخية.. إلخ.

هذه الجاذبية تجعل منه شَرَكاً، من السهل الوقوع فيه، وبخاصة في ظل ظروف مشحونة بالضعف والعجز والشعور بالدونية؛ ذلك أنه يتحول



من كونه أساساً لصناعة «نص» جديد مختلف، يوازيه إن لم يتجاوزه، إلى كونه مجرد جدار يستند إليه، ويختبأ خلفه، سواء على المستوى النفسي، أو العلمي: على المستوى النفسي يكون لبوساً لإرضاء الذات وجعلها تركز وتستريح إلى الماضي، وعلى المستوى العلمي تجعل منه فلكاً تدور فيه لا تتجاوزه، فراراً من المبادرة، وخوفاً من التجاوز، وعجزاً عن الإضافة، وبذلك يغدو «النص» (الماضي) حاضراً يقيد ويشد إلى الخلف، لا ماضياً يحرك ويدفع إلى الأمام.

وفلك «النص» ليس واحداً، بعضه ضيق إلى درجة أن الحركة حتى داخله أشبه بالسكون، وهذا ما نلاحظه في بعض مستويات التحقيق التي لا تتجاوز نقله من حال كونه مخطوطاً إلى حال كونه مطبوعاً؛ بل إن هذا النقل قد يهبط مستوى عن الحال السابقة فيحرف ويشوه، وبذلك تصبح الطبعة الجديدة نسخة جديدة أنيقة؛ لكنها مليئة بالتصحيف والتحريف ينزل بها إلى ألا يعتد بها أصلاً في أية قراءة علمية.

ومن ذلك أيضاً تلك العمليات التي تستند استناداً كلياً إلى نص ما، فلا تتجاوز الاختيار، أو التلخيص، أو الاختصار، أو الشرح، وهي عمليات ليس فيها أدنى جهد علمي، فهي تقوم أساساً على نصوص مجموعة من القرآن الكريم (آيات)، أو السُّنَّة النبوية (أحاديث)، وربما من كتاب هو أصلاً من كتب الاختيارات أو الاختصارات، فتقوم العملية الجديدة على الاختيار من الاختيار، أو الاختصار من الاختصار، ولنتصور مثلاً: ما هو الجديد في كتاب يؤلف اليوم ويطبع، وهو مجرد مختارات من كتاب الأذكار للنووي، أو منتقيات من رياض الصالحين للنووي أيضاً، أو شرح لديوان من دواوين الشعر التي شرحت عشرات المرات على مدى قرون!

الشرط الثاني: الانعتاق من إسار الدرس الجزئي

إن مسألة الدرس لنص ما بعينه تعد مرحلة تالية من مراحل التعامل مع النص. نعم هي لا تقوم إلا على التحقيق وما يرتبط به؛ لكنها إذا ما كانت دراسة تتسم بالعمق والتحليل والتقويم وبكلمة واحدة «النقد» تعدُّ أولى الخطوات على طريق التجاوز، ومما يؤسف له أن معظم الدراسات التي تكتب بين يدي النص إنما هي من قبيل التعريف والتقديم، وإعادة إنتاج لكلام المؤلف مع محاولة الربط بين الفينة والأخرى؛ ولذلك فإن إطلاق كلمة «دراسة» هو من قبيل المسامحة أو الاصطلاح الذي نرى أن مقولة: «لا مشاحة فيه» تجاهه غير دقيقة، ولا أمينة.

إن هذا الدرس - التقديم - هو - في جوهره - دوران في فلك النص، لا يختلف عن التعليقات والحواشي التي تذيّل بها صفحات النص.

إنه - إن شئت - عرض جديد لكلام المؤلف أقصى ما يصل إليه هو جمع الأشباه إلى الأشباه من كلامه في موطن واحد.

مثل هذا الدرس ربما لا يمد في كثير من الأحيان بصره إلى الأعمال الأخرى للمؤلف نفسه، أو لآخرين، حتى تنجلي صورة المادة العلمية وتتحدد أبعادها، وما لها وما عليها.

الشرط الثالث: الانعتاق من إسار السياقات المعرفية الداخلية

إن وضع النص في سياقه المعرفي، وربطه بالجهود السابقة واللاحقة، وبيان مكانته بينها، عمل علمي ذو شأن يتجاوز الدرس الجزئي وإن كان لا يلغيه؛ لكنه ليس نهاية المطاف؛ ذلك أن هذا اللون من الدرس يظل محدوداً بأسوار موضوعه، لا يمد بصره إلى الموضوعات الأخرى لبيان تشابكاتها وتقاطعاتها، وتأثره وتأثيره بها.



وإن المطالبة بالانعتاق من إساره يأتي من هذا الباب فحسب، وإلا فإنه مرحلة ينبغي التوقف عندها طويلاً؛ نظراً لضرورتها، وتعد من المراحل التي فيها قصور ملحوظ؛ لأنها تتطلب جهداً إضافياً، يجعلنا على أبواب تأسيس وعي حقيقي بالتراث في سياقاته المختلفة.

الشرط الرابع: الانعتاق من إسار التاريخ

لا شك أن حياة الأمم هي عبارة عن خط بياني يهبط حيناً، و يصعد حيناً، ويرauh حيناً آخر، في أثناء هبوطه، أو صعوده، ولذلك فإن من الطبيعي أن نطيل الوقوف عند الخطوط البيانية الصاعدة، أعني مراحل الألق الحضاري للإفادة منها وتوظيفها والاتكاء عليها، وأن نقفز على الخطوط الهابطة، فلا نأبه بها، على أن ثمة محذوراً هو أن هذه الخطوط قد تخدع أو تضلل، وفي أحيان كثيرة تُخفي، ففي مراحل الهبوط نقاط مضيئة صاعدة، وفي مراحل الصعود نقاط معتمة هابطة، وإذا ما كان الأمر كذلك فإن التجديد الحقيقي لا بد أن يضع في حسابه ذلك؛ حتى لا يفلت جزء من التراث.

التراث الإسلامي مثلاً يخضع لهذا التصنيف التاريخي، فيقال: إن فترة ألقه مثلاً هي القرون الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة الأولى على خلاف، فهل حصيلة هذه القرون وحدها هي التي تُجدد؟ إن العارفين بالتراث يعلمون أن ثمة نتاجاً معرفياً عالي المستوى، وعلماء كباراً، في القرون: السادس، والسابع، والثامن، والتاسع، وما بعدها، وفي الوقت نفسه فإن في القرون الأولى تراثاً (نصوصاً) ليست ذات شأن.

الشرط الخامس: الانعتاق من إسار الجغرافيا

وللجغرافيا - كما التاريخ - أيضاً شأن مماثل، فكثيراً ما تكون بعض المناطق جاذبة جذباً شديداً ربما تحت تأثير السياسة أو غيرها العراق

والشام مثلاً كانتا ولا تزالان تحت الضوء، فدمشق عاصمة بني أمية، وعاصمة الفتوحات الإسلامية، وبغداد عاصمة بني العباس وقد ظلت قروناً مركز الثقل الحضاري في العالم، وبدهي أن يستمر وهجها التاريخي ويظل ما أنتج فيها من علم حاضراً اليوم، كما كان حاضراً بالأمس، وفي ظل هذا الوهج الحضاري تغيب مناطق أخرى في الأطراف (المغرب والأندلس وإفريقية) لها عطاءاتها العلمية.

الشرط السادس: الانعتاق من إيسار الأسماء

بعض الأسماء تلمع حتى تصبح نجوماً، وقد تكون نجوميتها حقيقية - ذلك أنها حققت إضافات إلى مسيرة العلم والمعرفة - وقد لا تكون فثمة عوامل عديدة غير علمية قد تجعل من الاسم اسماً كبيراً.

**نحن انشغلنا كثيراً
بعلوم الأدب واللغة
والتاريخ والتراجم
والدين ونسينا علوماً
أخرى لا تقل أهمية**

وسواء كان الحال هذا أو ذاك فإن قيمة النتاج ليست قرينة اسم أو أسماء بعينها، وما خلفه هذا الاسم أو ذاك ليس كله على مستوى واحد. وبالمقابل فإن بعض الأسماء المستورة أو المغمورة قد يكون فيما تركته أو بعضه على الأقل ما يرتفع في قيمته على نظيره لدى أسماء أخرى لامعة.

هذه طبيعة الأشياء ألا تتساوى؛ بل تتفاوت تفاوتاً بيناً، حتى لو كان صاحبها، أو زمانها، أو مكانها، أو موضوعها واحداً. العلم - كالفن، أو كالشعر - حالة من الإبداع التي قد لا تستمر طويلاً، ولذلك فإن أسر الأسماء وحده لا يكفي - في الغالب - للانجذاب إلى نتاجها العلمي، كما أن الزهد في الأسماء ليس مسوغاً - أيضاً - للزهد في نتاج علمي دون معاينة وتقويم ودرس.



الشرط السابع: الانعتاق من إسار العلوم والموضوعات

على صعيد العلوم والموضوعات داخل هذه العلوم، ثمة أيضاً علوم أسرة، وموضوعات جاذبة، ونحن انشغلنا كثيراً بعلوم الأدب واللغة والتاريخ والتراجم والدين (العلوم العربية الإسلامية، أو علوم النقل)، ونسينا علوماً أخرى لا تقل أهمية؛ من مثل علوم الفلسفة والطب والهندسة والفلك والرياضة (علوم اليونان، أو علوم العقل)، ويتجاوز هذا الأسر والجاذبية العلوم والموضوعات داخلها إلى توظيف العلوم الأخرى (المهملة) لخدمتها، وقد يكون ذلك سبباً في تحويل هذه العلوم الأخيرة عن غاياتها الحقيقية والعضوية التي كانت من أجلها، لتصبح مجرد وسائل أو أدوات تقنية بعيداً عن فلسفتها ومراميها البعيدة.

وأضرب على ذلك مثلاً: علمي الفلك والرياضة، ولا يخفى علاقتهما المباشرة بالكون واكتشاف قوانينه، وقد تمّ في فترة ما طويلة توظيفهما لخدمة علمين شرعيين: المواقيت والفرائض (المواريث)، وليس في ذلك بأس؛ لكن انحسار نشاط العلمين ليدور في هاتين الحلقتين الضيقتين يدل على خلل ما في النشاط العلمي، وتعطيل لطاقت علمين مهمين في تحقيق مفهوم الاستخلاف والإعمار اللذين كلف الله بهما الإنسان.

خاتمة

هذه هي بعض الشروط العلمية والموضوعية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتراث نفسه، وثمة شروط أخرى خارجة عن إطار العلم والتراث نفسه، وتتصل بثورة العصر، ثورة الاتصالات والمعلومات، وما يمكن الاستفادة منها في إثراء العمل التراثي على مختلف أصعدته.

والشروط (السبعة) التي عرضنا لها ينبغي أن تصل بنا إلى التجديد بمفهومه الحقيقي، الذي يجعل من «التراث» مكوناً حياً من مكونات حياتنا الحاضرة، فيفرض - بذلك - قبوله واحترامه على المتكبرين له، وهذا يعود بنا إلى ذلك الأساس الذي رصدناه ضمن أسس التجديد، أعني الموقف من التراث، هو مقدمة، وهو في الوقت نفسه نتيجة، وكذا الأمر في الأسس والشروط الأخرى، العلاقة بينها جدلية، ومن هنا تأتي ضرورة النظر إلى التجديد في أسسه وشروطه وغاياته على أنها دوائر متداخلة، يصعب الفصل بينها، أو تحديد بداياتها ونهاياتها.

وتحسن هنا الإشارة إلى أن الشروط على الرغم من أنها تبدأ بكلمة «الانعتاق» فإن ما نسعى للانعتاق منه إنما هو أساس، وما الانعتاق إلا تأكيد للانتقال إلى المرحلة التالية، التي هي أفق سابقتها، فنشر التراث أفق لمعرفته، والتحقيق عليه وفق الضوابط والشروط العلمية أفق للنشر، ودرس النصوص درساً عميقاً أفق للتحقيق، ووضع الدراسات النصية في سياقاتها الموضوعية والعلمية أفق للدرس الجزئي (المحدود بالنص)، والإشراف على التراث من عل - بحيث تكشف تضاريسه بدقائقها وتفصيلاتها - أفق لذلك كله، وتكون نتيجة ذلك وعياً بالذات، واستثماراً لإمكانات الذاكرة العلمية، وتوظيفاً لها؛ لتصبح جزءاً من لحمه حاضراً ومستقبلاً وسداهما.

